عندما يتحول "الترند" إلى جريمة

الأبعاد القانونية لنشر الصور بالزي العسكري المولّدة بالذكاء الاصطناعي

إعداد

مجموعة الاستشارات الدولية للتدريب وأعمال المحاماة

(ICG)

في الأيام الأخيرة، اجتاحت منصات التواصل الاجتماعي في مصر، وعلى رأسها "تيك توك" و"فيسبوك" و"إنستغرام"، موجة واسعة من الصور الشخصية المُولَّدة بتقنيات الذكاء الاصطناعي، والتي يظهر فيها مستخدمون عاديون وهم يرتدون الزي العسكري لأفراد القوات المسلحة المصرية، برتب وشارات وأوسمة لم يحصلوا عليها، وفي مشاهد قتالية أو احتفالية لم يعيشوها. وقد لاقت هذه "التطبيقات" و"البرومبتات" رواجًا كبيرًا لدى فئة الشباب، باعتبارها نوعًا من الترفيه الرقمي أو التعبير عن الفخر الوطني والانتماء. غير أن هذا الانتشار السريع، الذي يبدو للوهلة الأولى نشاطًا بريئًا لا يتجاوز حدود التسلية، يخفي وراءه مخاطر قانونية جسيمة قد لا يدركها كثير من مستخدمي هذه التقنية. فالقانون المصري لم يترك مسألة الأزياء والرتب والشارات الرسمية للقوات المسلحة والشرطة دون تنظيم، بل أحاطها بحماية جنائية خاصة تمتد آثارها لتشمل، بحسب الأحوال والظروف المحيطة بالواقعة، صورًا رقمية مولّدة اصطناعيًا لا تقل خطورة عن الزي الحقيقي، بل قد تفوقه خطرًا في ظل سهولة انتشارها وصعوبة تمييزها عن الحقيقة.

من هذا المنطلق، تطرح مجموعة الاستشارات الدولية للتدريب وأعمال المحاماة (ICG) هذا المقال التحليلي، بهدف توعية الأفراد والشركات والمؤثرين الرقميين بالحدود القانونية لهذه الظاهرة، واستعراض الأطر التشريعية التي تحكمها، وصولًا إلى الخدمات الاستشارية والقانونية التي يمكن أن تقدمها المجموعة لحماية عملائها من التعرض لمساءلة جنائية قد تكون غير متوقعة.

أولًا: لماذا يحظى الزي العسكري بهذه الحماية القانونية المشددة؟

لا ينظر المُشرّع المصري إلى الزي العسكري والشارات والرتب باعتبارها مجرد قطعة قماش أو رمز شكلي، وإنما باعتبارها تجسيدًا لهيبة الدولة وسلطتها، ورمزًا لثقة المواطن في مؤسسة عسكرية وأمنية يُفترض أن يكون الانتساب إليها محصورًا في من اجتاز إجراءات الالتحاق والتأهيل والاعتماد الرسمي. ومن ثم، فإن السماح لأي شخص بارتداء هذا الزي، ولو بشكل رمزي أو افتراضي أو عبر صورة مصطنعة، يمثل مساسًا بهذه الهيبة، ويفتح الباب أمام احتمالات خطيرة، أبرزها:

- **انتحال الصفة**: إذ قد يُستغل مثل هذا المظهر لخداع الغير أو اكتساب ثقة لا يستحقها صاحبها.

- **تشويه صورة المؤسسة العسكرية** :من خلال سياقات أو استخدامات غير لائقة للزي الرسمي.
- **الخلط والتضليل الإعلامي** :خاصة في ظل انتشار الصور المولّدة بالذكاء الاصطناعي التي يصعب تمييزها عن الصور الحقيقية، ما قد يؤدي إلى بث معلومات أو انطباعات كاذبة حول تحركات عسكرية أو أفراد بعينهم.
- **استغلال أمني محتمل** :حيث حذّرت مصادر عسكرية وأمنية مرارًا من مخاطر تداول الأزياء والأقمشة العسكرية أو أشكالها، لما قد يترتب عليه من استغلال من جهات أو عناصر معادية.

ثانيًا: الإطار التشريعي الحاكم لهذه الظاهرة في القانون المصري

قانون العقوبات

يُعد قانون العقوبات الصادر بالقانون رقم 58 لسنة 1937 وتعديلاته المرجعية الأساسية في هذا الشأن، وتحديدًا في المواد الآتية:

- **المادة 155** :تُجرّم كل من تداخل في وظيفة عمومية، ملكية كانت أو عسكرية، دون أن تكون له صفة رسمية من الحكومة أو إذن منها بذلك، أو باشر عملًا من أعمال هذه الوظيفة، وتقرر لذلك عقوبة الحبس.
- **المادة 156** :وهي حجر الزاوية في هذا الموضوع، إذ تنص على معاقبة "كل من لبس علانية كسوة رسمية بغير أن يكون حائزًا للرتبة التي تخوله ذلك، أو حمل علانية العلامة المميزة لعمل أو لوظيفة بغير حق"، بالسجن مدة لا تزيد على سنة. ورغم أن صياغة النص التقليدية تتحدث عن "اللبس" الفعلي، فإن الفقه والقضاء يتجهان في تفسير النصوص الجنائية المرتبطة بالانتحال والتضليل إلى مراعاة الغاية من التجريم، وهي حماية هيبة الوظيفة والرتبة العسكرية من الاستغلال أو التزييف، بصرف النظر عن الوسيلة التي تحقق بها هذا الاستغلال، تقليدية كانت أم رقمية.
- **المادتان 157 و158** :تُجرّمان تقلّد الأوسمة والنياشين والألقاب والرتب دون وجه حق.

قانون الأحكام العسكرية

بموجب المادة 5 (فقرة ب) من قانون الأحكام العسكرية، يختص القضاء العسكري بنظر الجرائم التى تقع على معدات ومهمات وأسلحة وذخائر ووثائق وأسرار القوات المسلحة وكافة متعلقاتها ، وهو ما يعكس مدى الجدية التي يتعامل بها المُشرّع مع هذا النوع من السلوك، إذ يخرجه من نطاق القضاء العادي إلى نطاق قضاء متخصص أكثر صرامة في إجراءاته وأحكامه.

قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات رقم 175 لسنة 2018

مع انتقال الظاهرة من "ارتداء الزي" الفعلي إلى "توليد ونشر" الصور عبر الإنترنت، يصبح هذا القانون هو الإطار الأنسب لملاحقة هذا النوع من السلوك. فالقانون يُعرّف "الأمن القومي" تعريفًا واسعًا يشمل كل ما يمس استقلال الوطن ووحدته وسلامة أراضيه، ويمنح الجهات المختصة صلاحية حجب المحتوى أو الحسابات التي تُشكّل تهديدًا لهذا الأمن القومي أو تُعرّض البلاد للخطر، كما يُقرر عقوبات جنائية على إنشاء أو إدارة أو استخدام حسابات أو مواقع بقصد ارتكاب أي من الجرائم المنصوص عليها فيه أو التحريض عليها.

وعليه، فإن الصورة المولّدة بالذكاء الاصطناعي التي تُظهر شخصًا بزي عسكري في سياق مضلل، أو تُنشر بشكل يوحي بصحتها ويثير بلبلة أو ذعرًا أو تشكيكًا في جهات رسمية، قد تندرج تحت طائلة هذا القانون، خاصة إذا اقترن النشر بنية الإساءة أو التضليل أو الإخلال بالنظام العام.

قوانين مكافحة الإرهاب

في السياقات الأكثر حساسية، وحينما يقترن نشر مثل هذه الصور بمحتوى يتصل بعمليات عسكرية أو أمنية جارية، تدخل تشريعات مكافحة الإرهاب على خط المسؤولية، إذ تُشدد هذه القوانين العقوبة على نشر أو ترويج أخبار أو بيانات كاذبة بشأن العمليات الإرهابية أو المواجهات الأمنية تخالف البيانات الرسمية الصادرة عن الجهات المختصة.

ثالثًا: أين تكمن الخطورة الحقيقية في صور "الذكاء الاصطناعي"؟

قد يتساءل البعض: أليست هذه مجرد صور مولّدة رقميًا، لا ترتبط بارتداء فعلي لزي حقيقي، فكيف يمكن أن تخضع لذات المنطق القانوني الذي يحكم الزي الفعلي؟ والإجابة عن ذلك تكمن في عدة اعتبارات جوهرية:

1. **صعوبة التمييز بين الحقيقي والمصطنع** :بلغت تقنيات توليد الصور من الدقة حدًا يصعب معه على العين المجردة، بل وأحيانًا على الأدوات التقنية المتخصصة، التمييز بين الصورة الحقيقية والمولّدة، مما يجعل أثرها في التضليل مماثلًا لأثر الزي الحقيقي، إن لم يكن أخطر.
2. **إمكانية إعادة التوظيف السياقي** :الصورة التي تُنشر بنية "الفخر الوطني" أو "الترفيه" يمكن أن يُعاد استخدامها من قِبل أطراف أخرى، داخل مصر أو خارجها، في سياقات مضللة أو مسيئة، أو لبث إشاعات، أو حتى لأغراض ابتزاز أو انتحال شخصية، خاصة إذا تضمنت الصورة رتبًا أو شارات أو أسماء وحدات بعينها.
3. **تجاوز الخط الفاصل بين "الصورة الشخصية" و"انتحال الصفة الرقمي** :" فحين يُرفق صاحب الصورة تعليقًا يوحي بانتسابه الفعلي للقوات المسلحة، أو يستخدم الصورة في سياق تجاري أو دعائي أو للحصول على مكاسب أو مصداقية غير مستحقة، تتحول المسألة من "تسلية" إلى سلوك قد يندرج تحت وصف انتحال الصفة المُجرَّم قانونًا.
4. **الاستخدام من قِبل جهات مسيئة أو معادية** :وهو ما حذرت منه مصادر أمنية مصرية عديدة، إذ يمكن استغلال تصاعد هذه الظاهرة لخلق حالة من الفوضى المعلوماتية، أو لتمرير محتوى مضلل يصعب على الجمهور العادي دحضه بسرعة.
5. **البعد الدولي والعابر للحدود** :الصور المولّدة بالذكاء الاصطناعي لا تعرف حدودًا جغرافية، فقد تُنشر من داخل مصر وتتحول خلال ساعات إلى مادة متداولة على منصات دولية، وقد تُستخدم في سياقات تتعلق بأخبار كاذبة عن نزاعات إقليمية جارية، وهو ما يزيد من احتمالية تطبيق نصوص أشد صرامة كتلك الواردة في قوانين مكافحة الإرهاب والأمن القومي.

رابعًا: من يتحمل المسؤولية القانونية؟

من المهم التأكيد على أن المسؤولية القانونية لا تقتصر بالضرورة على منشئ الصورة الأول، بل يمكن أن تمتد، بحسب ظروف كل واقعة على حدة، إلى:

- **الشخص الذي يظهر في الصورة**، إذا ثبت أنه هو من قام بتوليدها أو طلب توليدها ونشرها.

- **كل من يقوم بإعادة نشر الصورة أو ترويجها** بشكل يوحي بصحتها أو يُسهم في تضليل الجمهور، خاصة إذا كان يملك عددًا كبيرًا من المتابعين أو صفحة ذات طابع إخباري أو دعائي.
- **الجهات أو الحسابات التي تستخدم هذه الصور لأغراض تجارية أو دعائية** (كالترويج لتطبيقات أو منتجات) دون توضيح واضح لطبيعة الصورة المصطنعة.
- **مقدمو خدمات التطبيقات والمنصات** التي تُتيح توليد مثل هذه الصور، في حال ثبوت علمهم بإساءة استخدامها أو تسهيلهم لذلك عمدًا، بحسب ما تقرره المادة 36 من قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات بشأن مسؤولية الأشخاص الاعتبارية.

خامسًا: توصيات عملية للأفراد والمؤسسات

في ضوء ما تقدم، توصي مجموعة الاستشارات الدولية للتدريب وأعمال المحاماة (ICG) بالآتي:

- تجنّب توليد أو نشر أي صور شخصية بالزي العسكري أو الشرطي الرسمي، ولو بغرض الترفيه أو التعبير عن الانتماء الوطني، نظرًا لغموض الخط الفاصل قانونًا بين "التعبير البريء" و"انتحال الصفة."
- الامتناع عن إرفاق هذه الصور برتب أو شارات أو أسماء وحدات فعلية، لما في ذلك من مخاطر إضافية.
- توخي الحذر الشديد عند إعادة نشر أو تداول أي صور مماثلة يتم تداولها على نطاق واسع، والتحقق من مصدرها قبل المشاركة.
- على الشركات والمؤسسات الإعلامية والدعائية، تجنّب استخدام هذا النوع من الصور في أي حملات تسويقية أو محتوى مؤسسي دون استشارة قانونية متخصصة.
- في حال التعرض لمساءلة أو تحقيق بسبب صورة من هذا النوع، ينبغي المبادرة الفورية بطلب استشارة قانونية متخصصة، وعدم الإدلاء بأي أقوال أو تصريحات قبل ذلك.

سادسًا: كيف يمكن لمجموعة ICG أن تكون شريككم القانوني في هذا الملف؟

انطلاقًا من إيمان مجموعة الاستشارات الدولية للتدريب وأعمال المحاماة (ICG) بأن الوعي القانوني هو خط الدفاع الأول ضد المخاطر الرقمية المستجدة، فإن المجموعة تقدم لعملائها من الأفراد والشركات والمؤسسات الإعلامية والرقمية باقة متكاملة من الخدمات في هذا المجال، تشمل:

- تقديم استشارات مسبقة للأفراد والمؤثرين وصناع المحتوى الرقمي حول حدود استخدام الذكاء الاصطناعي في إنتاج المحتوى المرتبط بالرموز والزي الرسمي، بما يضمن تجنب الوقوع في مخالفات قانونية غير مقصودة.
- مراجعة الحملات الإعلانية والمحتوى الترويجي للشركات والعلامات التجارية قبل نشره، للتأكد من خلوه من أي عناصر قد تُثير مسؤولية جنائية أو مدنية، خصوصًا فيما يتعلق باستخدام صور أو رموز ذات طابع رسمي أو عسكري.
- تمثيل الأفراد والمؤسسات أمام النيابة العامة والقضاء المختص (العادي أو العسكري بحسب الاختصاص) في القضايا المتعلقة بجرائم انتحال الصفة، أو ارتداء الزي الرسمي دون وجه حق، أو الجرائم الإلكترونية المرتبطة بها، بدءًا من مرحلة التحقيق وحتى صدور الحكم النهائي.
- تنظيم برامج تدريبية وورش عمل متخصصة، موجهة للشركات ووكالات التسويق الرقمي وصناع المحتوى، حول الأبعاد القانونية لاستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في إنتاج المحتوى المرئي، بما يشمل حقوق الملكية الفكرية، وحماية البيانات، والمخاطر الجنائية المرتبطة بانتحال الرموز الرسمية.
- مساعدة الأفراد والشركات المتضررين من إساءة استخدام صورهم أو هويتهم البصرية عبر تقنيات الذكاء الاصطناعي، من خلال إجراءات قانونية للتبليغ عن المحتوى المخالف والمطالبة بإزالته، والتنسيق مع الجهات المختصة بمكافحة جرائم تقنية المعلومات.
- تقديم استشارات قانونية للشركات الناشئة والمنصات التقنية العاملة في مجال توليد الصور بالذكاء الاصطناعي، حول كيفية وضع سياسات استخدام تحد من إساءة استخدام تقنياتها في إنتاج محتوى قد يُشكل مخالفة للقانون المصري.

خاتمة

إن التطور المتسارع في تقنيات الذكاء الاصطناعي يفتح آفاقًا واسعة للإبداع والتعبير الرقمي، لكنه في الوقت ذاته يضع الأفراد والمؤسسات أمام مسؤوليات قانونية جديدة، لم يكونوا يألفونها من قبل. وما قد يبدو "ترندًا" عابرًا على منصات التواصل الاجتماعي، قد يتحول -في غفلة من صاحبه- إلى واقعة جنائية تستوجب المساءلة أمام القضاء المدني أو العسكري.

وفي ظل هذا المشهد المتغير، تبقى الاستشارة القانونية المتخصصة هي الضمانة الحقيقية لتجنب هذه المخاطر قبل وقوعها، لا لمواجهتها بعد وقوعها فحسب. ومن هذا المنطلق، تضع مجموعة الاستشارات الدولية للتدريب وأعمال المحاماة (ICG) خبراتها القانونية المتراكمة في خدمة الأفراد والشركات، لمواكبة هذا التحول الرقمي بأمان قانوني كامل.

وتدعو ICG كافة المهتمين بهذا الملف من أفراد ومؤسسات إلى التواصل معها للاستفسار عن خدماتها القانونية والتدريبية عبر الوسائط التالية:

info@icg-online.com

01036437035